آليات ومداخل تعزيز التعاون الاقتصادي بين جمهورية كوريا ومصر بإستخدام منهجية سوات

Mechanisms and Entrances to promote economic cooperation between the Republic of Korea and Egypt using SWAT methodology

حازم حسانين	هبه عبد الشفيق	أماني محمد
باحث دكتوراه	باحث ماجستير	باحث ماجستير
المركز العراق الأفريقي للدراسات الإستراتيجية	مديرة تصدير بشركة Forwell الايطالية للتصدير	باحث اقتصادي
HAZEM.H1991@yahoo.com-	[1] hebaabdo.work@yahoo.com	amany.darweesh864@gmail.com
01012669303	01090997530 – 01113491339	01550453754 -01013106864

تاريخ الاستلام: 2019/02/24 تاريخ القبول: 24/ 03/2019 تاريخ النشر: 10/ 15/2019

ملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى محاولة الوقوف على واقع التعاون الاقتصادي بين كوريا ومصر وتطوراته، مع تبيان أهم نقاط الفرص والتهديدات التي تواجه تنمية هذه العلاقات. وبدءاً بالتعرف على الحالة الاقتصادية لكلا الدولتين خلال الفترة (1990-2017)، وعبر رصد وتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة على الوضع الاقتصادي لكليهما، تبين وصول الاقتصاد الكوري إلى مرحلة التوظف الكامل، الذي تمثل في وجود معدل نمو متوسطه 5.2% ومعدل منخفض نسبيا للبطالة 3.5% - أي توظف كامل نسبياً – ومعدل مستقر للتضخم لم يتجاوز 3.7%، برغم عدم وجود موارد طبيعية لها. وعلى النقيض من ذلك، فقد أظهرت الدراسة إن الاقتصادي المصري لم يصل لمرحلة الإستقرار الاقتصادي، إذ لم يحقق الأداء الذي كان عليه أن يحققه في طريق التنمية مسجلا معدل نمو قدره 4.26% و 10.32% معدل بطالة و 10.12% معدل تضخم، بما يعني أنه بعيد إلى حد كبير عن حالة الإستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: **التعاون الاقتصادي، التكامل، منهجية سوات، جمهورية كوريا، ، مصر.**

ABSTRACT

The current study aimed at trying to identify the reality of economic cooperation between Korea and Egypt and its developments, while indicating the most important points of opportunities and threats facing the development of these relations. Starting with the economic situation of both countries during the period 1990-2017, monitoring and analysis of the most important economic indicators indicating the economic situation of both countries showed that the Korean economy has reached full employment, which has an average growth rate of 5.2% and a relatively low rate of unemployment 3.5% - a relatively full employment - and a stable inflation rate of only 3.7%, despite the lack of natural resources. In contrast, the study showed that the Egyptian economy did not reach the stage of economic stability, as it did not achieve the performance it had to achieve in the path of development recording a growth rate of 4.26% and 10.32% unemployment rate and 10.12% inflation rate, Largely due to the state of economic stability.

المؤلف المرسل: حازم حسانين: HAZEM.H1991@yahoo.com-

The study also showed that the economic relations between Korea and Egypt, although they extend to more than half a century, but the volume of cooperation among them did not reach the situation and remained without a barrier of 4 billion dollars between the parties. Despite the existence of many trade and investment agreements and other partnerships. Given the state of the trade balance, it is clear that there is a large deficit in this balance in favor of the State of Korea about 2.4 billion dollars. Using SWOT analysis, the study shows that there are opportunities and strengths that can help strengthen relationships, while these points correspond to weaknesses and a number of threats that can be a barrier to such reinforcement. The study concluded that these relations should be strengthened on the basis of the importance of both countries to each other, where Korea is the economic miracle and economic stability, and Egypt has promising and emerging markets if its resources and energies are exploited in the best way. The study also presented a number of ways and proposals that would help strengthen and strengthen these relations.

Keywords: Economic Cooperation, Integration, Swat Method, Republic of Korea, Egypt.

مقدمة

يمثل التعاون الاقتصادي أحد أهم المراحل التي تصل إليها الدول، ويمكن إطلاق تعبير التعاون الاقتصادي الدولي International Economic Cooperation على مجموعة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تنظم تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال ونقل الخبرات ونتائج البحوث والاختراعات والاكتشافات الجديدة ، التي من شأنها المساعدة في تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو والتنمية الاقتصادية. وقد مثل التعاون الاقتصادي بين جمهورية كوريا ومصر ضربا من ضروب العلاقات الثنائية المتبادلة. وتعتبر هذه الدراسة من أولى الدراسات التي تهدف إلى رصد وتحليل واقع العلاقات الاقتصادية الكورية – المصرية، لتوضيح مكامن القوة في هذه العلاقات لدعمها وتقويتها، وإلى مواطن الضعف لمعرفة كيفية مواجهتها والعمل على تلاشيها، ولإستشراف مستقبل أفضل لهذه العلاقات، لتكون واضحة تمام الوضوح أمام متخذي القرار وصانعي السياسة الاقتصادية في كلا الدولتين.

وقد مرت العلاقات الاقتصادية بين مصر وكوريا بمرحل عدة، تمكنت خلالها كلتا الدولتين – خاصة كوريا- من تعظيم الإستفادة من الآخرى. وبالرغم من جود بدايات متشابهة لولوج في عملية التنمية في كلتا الدولتين إلا أنه وإن تشابهت المسارات، فقد إختلفت النتائج وتباينت حالة الدولة، فكوريا من دولة نامية إلى نمر آسيوي وقوة اقتصادية عالمية إحتلت المركز ال12 عالمياً، بينما تراجعت مصر تنموياً ولم تعد تعتمد على نفسها كما كان سابقا. وعلى ضوء ما تقدم، تحاول الدراسة الحالية التوصل إلى رؤية متكاملة للعلاقات الاقتصادية الكورية – المصرية.

أهداف الدراسة :

1- الوقوف على واقع التعاون الاقتصادي بين جمهورية كوريا الجنوبية ومصر وتطوراته.
2- التعرف على سبل الإرتقاء بالعلاقات الاقتصادية الكورية – المصرية.

أهمية الدراسة : تستند أهمية الدراسة على مدي أهمية التعاون بين الدول في كافة النواحي خاصة النواحي الاقتصادية التي من شأنها تنمية البلدان سواء عبر طرق كالتجارة و الإستثمار أو حتى تبادل الخبرات الدولية والمعارف المختلفة. وإلى جانب ما تقدم، يظل التعاون في الميدان الاقتصادي بكافه أفرعه مجالا خصباً تسعى جميع الدول نحوه بإضطراد، ما من شانه المساعدة في إلحاق الدول المتأخرة في اللحاق بركب الدول المتقدمة أو الدول التي قطعت شوط في طريق التقدم. ومن هنا تأتي أهمية البحث في سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين كوريا ومصر بإعتباره منفعة متبادلة بين كلال الدولتين.

فرضيات الدراسة :

1- يمكن أن تمثل تنمية العلاقات الاقتصادية بين كوريا ومصر مجالا واسع النطاق يساعد على الدولتين على تحسين أوضاعهم.

2- ثمة فرص ونقاط قوة يمكن للدولتين أن تغتنمها، في مقابل تهديدات ونقاط ضعف تواجهها.

منهج الدراسة : تستند الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها وإختبار فرضياتها على المنهج الوصفي التحليل وتحليل سوات SWOT بغية الوقوف على واقع العلاقات الاقتصادية بين كوريا ومصر ونقاط القوة ونقاط الضعف وكذلك الفرص والتهديدات.

أقسام الدراسة :

القسم الأول : قراءة في تطورات الوضع الاقتصادي لكوريا ومصر.

القسم الثاني : طبيعة العلاقات الاقتصادية بين كوريا ومصر: الواقع – التحديات.

القسم الثالث : سبل الإرتقاء بالعلاقات الاقتصادية الكورية – المصرية.

النتائج والمقترحات.

القسم الأول : قراءة في تطورات الوضع الاقتصادي لكوريا ومصر

يمثل الأداء الاقتصادي للدول المرآة التي تعكس وضعها، ويشكل الأداء الإقتصاد الكلي الإطار العام الذي تعمل فيه المتغيرات الإقتصادية، بإعتباره البيئة الحاضنة لحركة هذه المتغيرات. وعليه، ففي هذا القسم يتم تسليط الضوء على أهم المتغيرات الاقتصادية ذات الدلالة على الوضع الاقتصادي لكل من كوريا ومصر خلال الفترة (1990-2017)، وذلك على النحول التالي :

1/1 تطور الأداء الاقتصادي لجمهورية كوريا

بدأت عمليات التنمية في كوريا منذ عام 1961 م، حيث عملت الحكومة علي تشجيع الإدخار والإستثمار، والتوجه إلي تأميم المصانع، والوحدات الإنتاجية لتوجيهها إلي إنتاج ما تحتاجه الدولة وفقاً لرؤيتها، إضافة إلى تبني سياسات تسعي إلي تحفيز الصادرات، بهدف توفير العملات الخارجية التي تساعد علي تدعيم ميزان المدفوعات، وتوفير الموارد المالية اللازمة لشراء إحتياجات الدولة من الأسلحة والتكنولوجيا اللازمة للإنتاج. ومع بداية التسعينات، أدركت كوريا حجم المنافسة الشديدة التي تمثل تحدي كبير لها، وهي المنافسة مع الدول الصاعدة من حيث الإنتاج، والتصدير، ولذلك إهتمت بالتوسع في قطاعات إقتصادية جديدة من شأنها زيادة حجم الإستثمارات، وكان بذلك بفضل تبني سياسات خاصة بالتعليم، والتدريب الفني للعمال، حيث أنشأت العديد من المدارس، والمعاهد التعليمية، ومراكز البحوث، وأصبحت تمثل تلك الصناعات حوالي 69% من صادراتها. ثم تعرضت لأزمة جديدة مع أزمة دول النمور الأسيوية، وتراجع الإنتاج، والاستثمار ما نتج عنها بداية عصر جديد وهو التوجه نحو الاقتصاد الحر وتراجع دور الدولة وترك مساحه أكبر للقطاع الخاص للمشاركة في التنمية الاقتصادية (شحاته وسرور، 2017).

وبالرغم من أن كوريا الجنوبية لا تملك الموارد الطبيعية كغيرها من الدول، إلا أنها إمتلكت الإرادة والحكومات الوطنية الحريصة على تحقيق النهضة والتنمية، فإستطاعت تلك الدولة الصغيرة بسكانها بالمقارنة مع دول أخرى وبالرغم من خروجها تواً من حرب إلا أنها حققت معجزة اقتصادية خلال جيل واحد وفي زمن قياسي – وهو 21عاماً فقط، وأصرت كوريا الجنوبية على أن تحول نفسها من واحدة من أفقر دول العالم إلى قوة إقتصادية كبرى. ولقد ساهمت إستراتيجية «**التنمية الاقتصادية الموجهة للخارج**» والتي تعتبر الصادرات والانفتاح على العالم الخارجي بمثابة الباعث الرئيسي للنمو، وايجاد سياسات متوازنة تجاه القطاعات الإنتاجية والخدماتية المختلفة إلى حد كبير في التحول الكبير الذي طرأ على الإقتصاد الكوري. إعتماداً على إستراتيجية كهذه، تم بنجاح تنفيذ العديد من برامج التنمية. ونتيجة لذلك، فمنذ العام 1981 وحتى 2009م، زاد إجمالي الناتج المحلي الكوري من 2.3 بليون دولار إلى 829.1 بليون دولار، بينما زاد دخل الفرد من 91 دولار إلى حوالي 181231 دولار أمريكي، وتشير هذه الأرقام المُعبرة إلى النجاح الكبير لبرامج التنمية الاقتصادية وما أفضت إليه من نتائج (الدهشان، 2017، ص22).

ورغم أن كوريا الجنوبية لا تمتلك موارد طبيعية، إلا أنها إعتمدت في نهضتها الاقتصادية على قدراتها البشرية والدعم المالي غير المحدود التي قدم لها خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، لتبني وتؤسس بفضل ذلك أكبر الشركات الصناعية. وقد عانت هذه الدولة قبيل إنطلاقتها الاقتصادية من العديد من الحروب التي أرهقت كاهلها ودمرت بنيتها التحتية،

وكان أول تلك الحروب الغزو الياباني الذي إستمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي أدى إلى تقسيم كوريا إلى شمالية وجنوبية بسبب الإختلافات الأيديولوجية التي نتجت عن الحرب الباردة، ومن أسوأ تلك الحروب الحرب الكورية فقد كانت كارثة مفجعة لشبه الجزيرة الكورية بأكملها. لم يكن الأمر في الدمار المادي الذي خلفته الحرب فقط ، بل أيضا الدمار النفسي بسبب فصل العائلات عن بعضها البعض والمجازر، التي يستحيل قياسها ومعرفة أعدادها. فهي أحد جوانب الدمار النفسي الذي خلفته الحرب والمتمثل في اليأس وفقدان الثقة. وبعد توقيع إتفاق الهدنة بدأت حكومة جمهورية كوريا الجنوبية بإعادة بناء ما دمرته الحرب بمساعدة من الولايات المتحدة.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن عرض عدد من المؤشرات ذات الدلالة على الوضع الاقتصادي في كوريا والتي يمكن مراجعهتا في الجدول رقم (2) ، كما يلي :

- **معدل النمو الاقتصادي** : وهو أحد أهم المؤشرات دلالة على الأداء الاقتصادي للدولة، إذ بلغ متوسطه 5.2% خلال الفترة (1990-2017)، وهو ما يعد معدل جيد ، وقد وصل إلى أعلى قيمة له 11.31% عام 1999، فيما سجل أقل أقل قيمة له في العام السابق له -5.47 %. ويعتمد النمو في كوريا على قطاعي التصنيع والتصدير والذي يمكن وصفها بالنمو المدفوع بالصادرات. وقد إستغلت كوريا عدد من العوامل كي تستطيع الحفاظ على إستدامة هذا النمو في مقدمتها علاقاتها مع العالم الرأسمالي كعامل خارجي وقدرتها على تطويع ما لديها من إمكانيات بشرية لتصبح طاقات هائلة تعزز هذا النمو وتعضد إستدامته.
- **معدل البطالة**، والذي سجل 3.5 % كمتوسط لفترة الدراسة بحد أدنى 2.05% عام 1996 و 6.96% كحد أقصى عام 1998 على خلفية أزمة الأسواق الناشئة في آسيا. ومعنى هذا أن كوريا قد وصلت وعبر ما يقارب ثلاثة عقود إلى التوظف الكامل. ويعزى هذا في مجملة إلى السياسة الاقتصادية التي جعلت هناك رابط بين التعليم والتدريب، رفعت بها من القدرات الإنتاجية، وزادت معها العمالة ذات المهارة العالية، بما يؤول إلى أن

كوريا قد حققت الكم والكيف، الكم المتعلف بإستيعاب القوة العاملة وتوظيفها على النحو الكامل، والكيف من حيث ما تملكه هذه القوة من مهارات.

- **معدل التضخم**، والذي سجل متوسطه 3.7% خلال الفترة المذكورة بحد أدنى 0.71% عام 2015 وأقصى 9.3% عام 1991. وهي بذلك دخلت في منطقة الإستقرار السعري، حيث الحفاظ على قيمة النقود بالرغم من إرتفاع نسبة ما تحتاج إليه من سلع إستهلاكية من العالم الخارجي في ظل عدم تمتعها بموارد طبيعية.
- **متوسط دخل الفرد بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي**، تصاعد من 8260 دولار أمريكي عام 1990 إلى 38340 دولار عام 2017، أي أنه تضاعف بما يزيد عن 6 أضعاف. وهو نتاج طبيعي لحالة التطور التي شهدها الاقتصاد الكوري خلال الفترة المذكورة.
- **صادرات السلع والخدمات إلى الناتج**، والتي تعد الأساس الذي يوم عليه الاقتصاد الكوري ، حيث وصلت نسبتها إلى الناتج 37.62% في المتوسط وتضاعفت بما يقارب الضعف تقريباً بين عامي 1990و 2017 بمعدل 25.34و 43.09% على الترتيب. وهي نسبة مرتفعة جلعت من النمو الاقتصادي في كوريا مدفوعاً بالصادرات. وتشكل صادرات التكنولوجيا المتقدمة ما نسبته 26.68% من مجموع الصادرات و25.25% نسبة صادرات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
- **القيمة المضافة من الصناعة إلى الناتج المحلي**، وقد بلغ متوسطها 34.48% خلال فترة الدراسة بحد أدنى 32.43% عام 2002، وأقصى 36.49% عام 1991. وهي نسبة مرتفعة للغاية حيث يتكون ما يزيد من ثلث الناتج عبر قطاع الصناعة التي تلعب الدور الرئيس في الاقتصاد الكوري، وتقود عملية التنمية فيه.
- **القيمة المضافة من التصنيع إلى الناتج المحلي**، والتي بلغت 27.75% عام 2017 مقارنة بعام 1990 الذي سجل 24.6%، وبمتوسط 25.71% أي أن القيمة المضافة للتصنيع تبلغ ربع القيمة المضافة إلى الناتج.

وبحسب ما تقدم، فقد حققت كوريا ما أطلق عليه البعض معجزة إقتصادية ففي خلال ما لايزيد عن خمسة عقود وصلت لتكون من بين ال12 دولة في العالم . وإحتلت المركز ال18 في تقرير التنمية البشرية لعام 2016 مصنفة ضمن فئة الدول ذات التنمية المرتفعة جدا (الأمم المتحدة، 2016، ص22). وذلك عبر إستراتيجية تحمل في طياتها جناحين هما التصنيع والتصدير بإعتبارهما المحرك الأول للنشاط الاقتصادي الكوري . الأمر الذي قاد إلى تصنيف الاقتصاد الكوري على أنه أحد أسرع الاقتصادات نموا في العالم والثالث على المستوى الآسيوي بعد اليابان والصين . وهنا لابد من الإشارة إلى أن التجربة الكورية في التنمية لم تكن أبدا وليدة عوامل داخلية كالإتجاة للتصنيع ولا صادرات وتطوير وتنمية مهارات القوة العاملة، بل كانت أيضا مدفوعة بعوامل خارجية كما سبق وأشرنا عن علاقتها بالولايات المتحدة الاميريكية التي شكلت هي واليابان يدا المساعدة لنهوض التجربة الكورية. إلا أن هذا الأمر يعني أن العوامل الخارجية هي المساهم الأكبر، بل العكس هو الصحيح فالعوامل الداخلية هي ما شكل اليد الطولى في إرساء دعائم ومرتكزات هذه التنمية.

2/1 تطور الأداء الاقتصادي في مصر.

تمثل مصر إحدى أهم دول العالم من حيث المكانة التاريخية والموقع الجغرافي، الذي يربط بين قارات العالم الثلاث ويحوي أهم معبر مائي للتجارة والملاحة العالمية ، ومن هنا إكتسب الاقتصاد أهميته من أهمية الدولة التي ينتمي إليها، إلا أن هذا الاقتصاد وبرغم إمتلاكه العديد من الموارد – الطبيعية والبشرية منها- وإتسام هذه الموارد بالتنوع والتعدد، إلا أنه لم يصل للدرجة التي تجعله أحد الاقتصادات الكبرى في العالم، إذ تكالبت عليه قوة خارجية وأخرى داخلية قوضته وأضعفت قواه، بل والأدهى من ذلك انه ظل يترنح من نظام اقتصادي إلى آخر ومن رؤية

اقتصادية إلى غيرها، حتى إرتسمت لديه عملية التنمية ووصمتها التشوة وعدم الإستمرارية. وذلك برغم البدايات المبكرة لها ووجود رصيد هائل من الإمكانات، إلا أنه ظل حبيس نظرة فردية تنتهي مع نهاية من يضعها. ويبقى إتجاه عام خَطته الإشتراكية ذات الخصائص المصرية ووصولها لأوج عظمتها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي حتى جبتها رياح الرأسمالية والإنفتاح غير المدروس في منتصف السبيعينيات ثم العروج على موضة الاقتصاد المختلط فيما تلى ذلك من عقود. إلا أن الشاهد هنا أن الاقتصاد المصري قد فقد هويته، وفقد مكانته ولم تشفع له البدايات المبكرة للتنمية، إذ لم يحقق الحد الأدنى منها إذا ما قورن بما لديه من موارد، تم إستغلالها تارة لصالح فئات معينة وتم إستزافها تارة أخرى.

وصفوة القول هنا، أن الاقتصاد المصري وبرغم وجود محاولات عديدة للنهوض والتقدم، إلا أن تكالب عديد من العوامل الخارجية وإتصالها بعوامل داخلية، فاقمت من أزمات الاقتصاد المصري، ووقفت أمام هذا الأداء الهزيل لعملية التنمية برمتها، حيث تراجع من كونه اقتصاد زراعي وصناعي ناشيء إلى اقتصاد لا يملك لنفسه قوت ويعتمد على العالم الخارجي بشكل كبير خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، ويعزى بذلك بالأحرى إلى عدة عناصر يتقدمها تناقض الأنظمة الاقتصادية المتبناه وعدم وجود رؤية اقتصادية واضحة تحدد طريق هذا الاقتصاد وترسي دعائمه، وإقتصاره على رؤى فردية لا تكاد تزول مع زوال أصحابها، الأمر الذي سبب عقم في مسار التطور التنموي للاقتصاد المصري وأصابه بحالة من الوهن، وجعله يتخبط في حالة من عدم الإستقرار أتت على غالبية مؤشراته وأكلت ما لديه من طاقات ومقدرات.وقد قبع الاقتصاد المصري في المركز 111 بتقرير التنمية البشرية لعام 2016، مصنفا ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة. وعلى ضوء ما تقدم يمكن عرض عدد من المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المصري، والتي حويها الجدول رقم (3)، على النحو التالي :

- **معدل النمو الاقتصادي:** والذي بلغ متوسطه 4.26% خلال فترة الدراسة بحد أدنى 1.08% عام 1991وأقصى 7.16% عام 2008. ويتسم النمو الاقتصاد في مصر ليس فقط بالإنخفاض، بل بالتذبذب وعدم وجود توازن في مصادر تكوينه، الأمر الذي أثر سلبا على قيمته من ناحية، وعلى إستدامته من ناحية أخرى.
- **معدل البطالة**، والذي وصل متوسطه إلى 10.32% وهو معدل مرتفع للغاية ولا يعبر سوى عن حالة عدم التوظف الكامل وعد إستغلال ما لديها من قوى عاملة، ناهية عما تعتور هذه القوة من قلة المهارة وتدني إنتاجيتها، والذي يعزى بالأحرى إلى تراجع في نظم التعليم والتدريب إما لتدري مستوياتها أو لعدم مواكبتها للأنظمة الحديثة ، وعدم وجود عناية كاملة بالعامل وإهمال كبير له ولدوره في العملية الإنتاجية.
- **معدل التضخم**، الذي وصل متوسطه 10.12%، بحد أدنى 2.27% عام 2001 وأقصى 30.8% عام 2017، على خلفية أسباب عدة يتقدمها الإختلال الهيكلي المزمن في مصادر تكوين الناتج والذي أدى إلى إختلال مزمن في جانبي العرض والطلب، ناهيك عن تنامي حاجة الاقتصاد المصري للعالم الخارجي وتعرضه لصدمات عدة داخلية كأزمات تغيير العملة عامي 2003و2017 وحالة عدم الإستقرار في أعقاب ثورة يناير 2011، وما يعزى لعوامل خارجية مثل الازمات الإقليمية والدولية كالأزمة المالية العالمية 2008 وأزمة الغذاء 2007.
- **متوسط دخل الفرد بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي**، فبرغم تصاعده لما يقارب 3 ثلاثة أضعاف، إزداد من 3720 دولار عام 1990 إلى 11360 دولار ، إلا أنه لايزال دون المستوى الذي يلائم ما يملكه الاقتصاد المصري من موارد تتسم بالتنوع وقدرات هائلة ليكون أفضل من ذلك بكثير. ويشير هذا المؤشر إلى تردي وضع مصر، التي صنفت للمرة الأولى في عام 1992، ضمن فئات الدخل المنخفض في تقرير البنك الدولي الصادر في ذلك العام، ولم تخرج منه حتى الآن.

- **صادرات السلع والخدمات إلى الناتج**، بلغت هذه النسبة متوسط 21.38% خلال فترة الدراسة، بحد أدنى 10.35% عام 2016وأقصى 33.04 % عام 2008. وتميزت هذه النسبة بالتآثر بالعالم الخارجي تارة كالأزمات الإقليمية والدولية، وتارة أخرى بالسياسة الاقتصادية في الداخل، لكنها تعني في الآخير أن الاقتصاد المصري ليس اقتصاداً تصديرياً.
- **القيمة المضافة من الصناعة إلى الناتج المحلي**، ويصل متوسطها إلى 32.97% خلا فترة الدراسة بحد أدنى 27.31% عام 1990 وأقصى 39.89 عامي 2013 و 2014.
- **القيمة المضافة من التصنيع إلى الناتج المحلي**، وبلغ متوسطها 16.58% ، بحد أدنى 15.37% عام 2007 وأقصى 18% عام 2008.

القسم الثاني : طبيعة العلاقات الاقتصادية بين كوريا الجنوبية ومصر

منذ إعتراف مصر بجمهورية كوريا عام 1962، بدأت مرحلة ممتدة إلى الآن من العلاقات القوية بين القاهرة وسيول. وقفت كل منها نصيرا لكل القضايا المصيرية التي تخص كلاهما سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة. ورغم أن العلاقات الكورية المصرية قامت على أسس المباديء، إلا أن تبادل المصالح الاقتصادية والسياسية على أسس عادلة، صار ملمحاً رئيسياً لتلك العلاقات في الوقت الراهن. وفي ظل التغيرات في البيئة السياسة والاقتصادية الدولية، بدءاً من المهم التعاون على أسس عادلة ومتكافئة وتصب في صالح أطراف التبادل، وهو ما سعت كل من مصر وكوريا نحو تحقيقه. ووهذا التعاون سرعان ما نقل كلتا الدوليتن من إلى حالة الشراكة. وجاء على إثرها تبادل الزيارات الرئاسية والوزارية وتبادل الخبرات، في ظل توافق منهج وسياسات الدولتين بشأن القضيا السياسية والاقتصادية والدولية. ويظهر السلوك التعاوني بين مصر وكوريا مساراً متنامياً، حيث تتحدث الصورة الفعلية للتعاون الاقتصادي عن جوانب تجارية وإستثمارية نتناول بعضها على النحو التالي :

1/2 واقع العلاقات الاقتصادية بين كوريا ومصر وتطوراتها

توسعت العلاقات منذ عام 1961، أقيمت علاقات قنصلية بين البلدين وانشاء قنصلية كوريا فى القاهرة عام 1962، بينما تم إنشاء قنصلية القاهرة فى كوريا عام 1991، ومنذ ذلك التاريخ بدأ بروز التعاون الاقتصادى بين البلدين على ارض الواقع وبدأت العلاقات الاقتصادية الدولية بين كوريا ومصر فى العديد من الجوانب التى تتعلق بالاستثمار والتجارة الخارجية والاتفاقيات الدولية وغيرها من التعاملات الاقتصادية بين البلدين، وتتضح تفاصيل العلاقات الاقتصادية بين مصر وكوريا الجنوبية كالتالي :

أ- الإتفاقيات الدولية المنظمة للعلاقات الاقتصادية بين كوريا الجنوبية ومصر

بدأت الاتفاقيات الدولية بين البلدين منذ عام 1979، وتمثلت تلك الاتفاقيات فى 40 اتفاقية دولية ثنائية بين البلدين، مع العلم أن كلًا من كوريا الجنوبية ومصر عضوتان فى النظام المعمم للأفضليات التجارية (GSTP)، ولكن لم يفعل هذه النظام حتى يومنا هذا، ومن أهم الإتفاقيات الدولية الاقتصادية بين كوريا الجنوبية ومصر ما يلي:

- فى عام 1979 تم عقد بروتوكول التعاون التجاري بين كلا من غرف التجارة والصناعة لدى كوريا ومصر.
- فى عام 1992 تم عقد إتفاقية بين البلدين تتضمن تجنب عملية الإزدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب على الدخل.
- فى مارس عام 1996 تم عقد إتفاقية ثنائية بين مصر وكوريا تتضمن تشجيع وحماية الإستثمارات.
- فى مارس عام 1996 تم عقد إتفاقية بين كلًا من مصر وكوريا تنظم العلاقات التجارية بين البلدين.
- فى ديسمبر عام 1996 تم عقد مذكرة تفاهم بين كلًا من الصندوق الاجتماعي للتنمية وهيئة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الكورية.

- في أغسطس عام 2001 تم عقد مذكرة تفاهم بين كلًا من كوريا الجنوبية ومصر تتضمن إنشاء لجنة تجارية مشتركة بين البلدين.
- في 2016/6/18 وقعت مصر وكوريا الجنوبية إعلان نوايا لإتفاق إطارى للتعاون بين البلدين فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.تضمن الإعلان تشجيع التعاون الثنائى فى مجالات التجارة والإستثمار والتعاون الفنى، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشروعات، وتأهيل العاملين فيها، وإقامة مشروعات مشتركة، وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة فى المعارض التجارية فى كل البلدين، وتشجيع وتعزيز التجارة الإلكترونية، وتبادل الخبرات.
- فى 2016/3/3 تم التوقيع على ٩ إتفاقيات ومذكرات تفاهم لتعزيز التعاون المشترك بين البلدين في مجالات التعليم العالي والعدل والصناعة والتجارة والسكك الحديدية وتطوير الموانئ. ومذكرة تفاهم بين بنك التصدير والإستيراد الكوري والحكومة المصرية بشأن إتاحة حزمة تمويلية لمصر بقيمة ٣ مليارات دولار، وقعها من الجانب المصري وزيرة التعاون الدولي سحر نصر ومن الجانب الكوري رئيس بنك التصدير والاستيراد .
- فى 2016/3/3 تم التوقيع على البيان المشترك الصادر عن مجلس الأعمال المصري الكوري المشترك.

ب- التجارة البينية بين كوريا الجنوبية ومصر.

تتمثل عملية التبادل التجاري بين كلًا من كوريا ومصر من خلال جانبين وهما (الصادرات – الواردات). وسوف نوضح تلك التفاصيل خلال تناول (حجم التبادل التجاري بين كلًا من كوريا الجنوبية ومصر - صادرات مصر الى كوريا الجنوبية. - واردات مصر من كوريا الجنوبية) . وفي عام 2010، ومع استعاده الاقتصاديين المصري والكوري تعافيهم، استعادت حركه التجارة بين البلدين زخمها، وسجلت الصادرات المصريه 938 مليون دولار، في حين تم إستيراد سلع ومنتجات بقيمة 2.24 مليار دولار من كوريا، ليسجل إجمالي حجم التجاره بينهما ما يقرب من 3.18 مليارات خلال عام 2010، مع ملاحظه أن ما يقرب من 95% من الصادرات المصريه الي كوريا هي في مجالات الطاقه، وتحديداً النفط والغاز الطبيعي.(قطاع الإتفاقات التجارية،2008، ص 13). وخلال عام 2015، بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وكوريا الجنوبية 2.5 مليار دولار، إذ بلغت الصادرات المصرية إلي كوريا خلال عام 2013 حوالي مليار دولار، مقارنة بنحو 802 مليون دولار خلال عام 2012، وبنسبة زياده بلغت 26%. وتتمثل الصادرات المصرية في صادرات بترولية (منتجات بترولية وغاز مسال)، وصادرات غير بترولية تتمثل في: القطن الخام، وتفل البنجر، والميثانول الكحولي، إلي جانب صادرات أخري مثل الرخام والأسمنت الأبيض والمركزات الملابس القطنية، بحسب تقرير للمكتب التجاري المصري في "سول".

وفيما يخص الواردات المصرية خلال عام 2013 بلغت حوالي 1.5 مليار دولار، بينما بلغ حجم التبادل التجارى بين البلدين نحو 2.218 مليار دولار عام 2015، حيث بلغت الصادرات المصرية لكوريا 218.4 مليون دولار عام 2015 والصادرات الكورية لمصر 2 مليار دولار فى نفس العام. كما بلغ حجم المشروعات الاستثمارية الكورية بمصر حاليا 375 مليون دولار فى عدة مجالات، منها "الإلكترونيات، الهندسة، الإنشاءات، والطاقة". وقدر مجلس الأعمال المصرى الكورى حجم التبادل التجارى بين القاهرة وسول بنحو 8.2 مليار دولار خلال العام الماضى، مقابل 7.5 مليار فى 2015، بزيادة 9%. ويذكر أن هناك نحو 147 شركة كورية تعمل في مصر، في العديد من المجالات الاقتصادية. وتتمثل الواردات المصريه من كوريا بشكل عام في السيارات ، قطع غيار سيارات، المحولات الكهربائيه، الاجهزه الالكترونيه، البروبلين، وهناك العديد من السلع المصرية التي يسعي المسؤولين لفتح السوق الكورية لها، وتتضمن: السيراميك والبورسلين، الرخام والجرانيت، الاثاث الخشبي، البرتقال، الخضراوات والفواكه المجمده، الصناعات البتروكيماوية (الحداد، 2012، ص9).

ومن المخطط أن يبلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وكوريا الجنوبية مليار و400 مليون دولار قابلة للزيادة خلال العام المالي الجاري 2019/2018. وبلغت حجم الاستثمارات الكورية في مصر حتى الآن 560 مليون دولار استثمارات للشركات كورية في مصر مثل شركة "سامسونج وشركة "ال جى " وغيرها من الشركات، كما وقعت حكومتين مصر وكوريا الجنوبية. وفي 26 /2018/8 عقد إتفاقًا لدعم مشروع توريد وتصنيع 32 قطار لمترو أنفاق القاهرة الكبرى (الخط الثالث) المرحلتين الثالثة والرابعة بقيمة 243 مليون يورو، والممول من الصندوق الكورى للتنمية الاقتصادية. وستشهد الفترة المقبلة ضخ مزيد من الاستثمارات الكورية الجديدة في مصر.

وفي نفس السياق، أكد وزير التجارة الكورى چو هيونج هوان إستهداف كوريا تعزيز شراكتها الإقتصادية مع مصر علي المدى البعيد من خلال مساعدة مصر في حل مشكلات نقص المياه والطاقة وتنفيذ إستراتيجية مصر 2030. كما تحرص الشركات الكورية علي الإستفادة من الموقع الجغرافي المتميز لمصر وإتفاقيات التجارة التفضيلية الموقعة بينها وبين مختلف الدول والتكتلات الإقتصادية لتكون مصر مركز لإنطلاق الصادرات الكورية للعديد من الأسواق العربية والإفريقية وكذا الإستفادة من السوق المصرى كسوق إستهلاكى ضخم يبلغ قوامه ما يزيد عن 90 مليون مستهلك، مشيراً إلي عدم خروج أى من الشركات الكورية العاملة بالسوق المصرى خلال الفترة الماضية بالرغم من وجود بعض المشكلات التى أثرت على حركة الاقتصاد المصري.

ويوضح الجدول رقم (4) إستمرار عجز الميزان التجاري لصالح كوريا ، ومن الملاحظ ان هذا العجز سجل أعلى مستوياته عام 2015، حيث بلغ 2.4 مليار دولار يليه عام 2016بمقدار 2.3 مليار دولار. بينما سجل أقل قيمة له عام 2013 بقيمة 849 مليون دولار. كما يتضح أيضا أن هناك تأرجح في قيم الصادرات المصرية حيث إنخفضت قيمتها عام 2012 مسجلة 277.6 مليون دولار مقابل 432.6 مليون دولار خلال عام 2011، ثم إرتفعت وصولا إلى 706.8 مليون دولار خلال عام 2013 نظرا لإرتفاع قيمة الصادرارات النفطية المصفاة ، ثم إنخفضت إلى 275 مليون دولار عام 2014 وإستمرت في الإنخفاض بشكل حاد في عام 2015 إلى 36.7 مليون دولار وصولا إلى 23.9 مليون دولار عام 2016 وهو يعدل أقل قيمة للصادرات المصرية إلى كوريا. وفي المقابل، ظلت قيم الواردات المصرية إلى كوريا تتمتع بإستقرار نسبي خلال الفترة (2011-2016)، رغم تسجيل أعلى معدلات لها عام 2015 بقيمة 2.4 مليار دولار.

ت- الاستثمارات الكورية في مصر

يوجد في مصر 125 مشروعا كوريا باجمالي استثمارات 341.9 مليون دولار وذلك حتي مارس 2014، وتوجد الاستثمارات الكورية في مصر في عده قطاعات أهمها الإلكترونيات، وصناعة النسيج، ومكونات السيارات، والكيماويات، مواد البناء، وتتمثل اهم الشركات الكورية بمصر- سامسونج للالكترونيات- إل جي للإلكترونيات- الشركة الكورية Dong-IL للمنسوجات- شركة Tex Chem مصر منتجات كيماوية- شركة Mobis مركز لوجيستي بالاسكندرية- شركة GS E & C بناء مصنع لتكرير البترول-شركة SK E & C "بناء مجمع للبتروكيماويات- شركةDoosan HI & C تقوم "بناء محطه لتوليد الطاقة. كما تشارك الشركات الكورية فى عده مشروعات مشتركة تبلغ تكاليفها الاستثمارية 249 مليون جنية منذ عام 2003 حتي الان ، وتساهم الشركات الكورية بنسبة 35% من رأسمال هذه الشركات، وتتمثل فيما يلى :

- <u>البترول</u> : حيث تقوم شركة يوكونج الكورية بالتنقيب فى منطقة الزعفرانه وتقدر قيمة استثماراتها بحوالى 88 مليون دولار. وتوصلت شركة خالدة التى تشارك فيها هيونداى وسامسونج وLG إلى إنتاج البترول من حقل بالصحراء الغربية ، وتبلغ قيمة الاستثمارات الكورية فى ذلك ما يقرب من 20 مليون دولار.
- <u>الإلكترونيات</u> : وتقدر قيمة الإستثمارات الكورية فى مصنع LG لإنتاج المكونات الإلكترونية فى الاسماعيلية حوالى 2.1 مليون دولار كما يقوم بالتصدير الى دول شمال افريقيا. كما أن هناك تعاون بين القطاع الخاص المصرى

وعدد من الشركات الكورية فى مجال تصنيع أجهزة التليفزيون مثل سامسونج ودايو و LG ، ولايعد ذلك استثماراً كوريا ، انما هى مصانع برأسمال مصرى بالكامل تحت إشراف خبراء من كوريا.

- الإنشـاءات : وتبلغ استثمارات شركة دوسان Doosan للإنشاءات فى مصر 260 ألف دولار وتتولى الأعمال الإنشائية فى بناء فندق السلام وشيراتون بأسوان.
- السـيارات : يوجد تعاون بين شركة غبور وشركة هيونداى لانتاج بعض نوعيات سيارة هيونداى. وافتتح خلال شهر أكتوبر 1998 مصنع لتجميع سيارات دايوو فى مصر من خلال شركة أبو الفتوح ، وتبلغ قيمة الاستثمارات الكورية فى ذلك 11مليون دولار.
- صناعة الصلب : وقعت شركة "برسكو" الكورية عقد لبناء مصنع الصلب المخصوص " أركو " وتشارك فيه بنسبة 10% ، وتبلغ قيمة الاستثمارات الكورية فى ذلك 10مليون دولار.
- صناعة النسيج : وتبلغ قيمة الاستثمارات الكورية التى قامت بها شركة دونج ايل Dong El Bang Jik الكورية فى مجال صناعة النسيج حوالى 4 مليون دولار، فى حين تبلغ استثمارات شركة Midas فى نفس المجال حوالى 10 مليون دولار.
- التعريفة الجمركية، وتشمل :
  - متوسط التعريفة المطبقة (الدولة الأولى بالرعاية) 12.8 % (2004).
  - متوسط التعريفة المطبقة على السلع الصناعية 6.7% (2004).
  - تتراوح التعريفة الجمركية على الخضر و الفواكه الطازجةو الموالح و الصناعات الغذائية ما بين 30% و 78% فى غير موسم انتاجها. أما فى موسم الانتاج فتتراوح التعريفة ما بين 50% و 500%.
  - تبلغ التعريفة الجمركية على البنود الخاصة من الالياف الصناعية 54% ،و كذلك تبلغ التعريفة على الملابس الجاهزة 54%.

ويظهر الجدول رقم (1) أهم جوانب علاقة التعاون الاقتصادية بين كوريا ومصر والتي يتخللها نقاط قوة مثل إرتفاع تنافسية المنتج الكوري كونها دولة حققت معجز اقتصادية وثانيها توافر قدرات تكنولوجية وإلكترونية هائلة، جعلت كوريا ترتقي بما لديها من موارد وتزيد من حجم المعارف لديها وتستخدم اقتصاد المعرفة في الوصول إلى مرتبة متقدمة من بين الاقتصادات العالمية. وفي ذات الوقت يُرى في الاقتصاد المصري سوق واسعة لجميع السلع والمنتجات سواء كان للمستهلك المصري أو كمحطة لدول أخرى كالدخول للدول العربية أو الأفريقية. ناهيك عن توافر عديد من المواد الخام والأيدي العاملة. وفي المقابل، توجد نقاط ضعف قد تعتور هذا التعاون تتمثل في الاقتصار في بعض الوقت على وجود إتفاقات تجارية وإستثمراية غير مفعلة ولم ترق إلى حيز التنفيذ أو إعتورتها سهام البيروقارطية أو الفساد. ففي الجانب الكوري يمثل عدم الإستقرار السياسي الي حدث ويحد في فترات ماضية وربما حالية على العلاقات الخارجية خاصة الاقتصادية منها. فيما تكمن نقاط الضعف التي تأتي من الجانب المصري ممثلاً ما يعيق بيئة ممارسة الأعمال وصعوبة الغجراءات فيها، مع تنامي حالة اللا إستقرار اقتصادي في المؤشرات الرئيسية مثل النمو والبطالة والتضخم ومتوسط دخل الفرد وعجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات ... وغيرها.

وفيما يتعلق بإتجاه الفرص والتهديدات، فإن العلاقات الاقتصادية بين مصر وكوريا تحظى بعديد من الفرص التي إذا ما أُحسن إستغلالها لقادت الدوليتن من وضعها الحالي إلى وضع أفضل كثيرا مثل الفرص الإستثمارية المتاحة لدى الطرفين، وإستغلال الخبرات المتبادلة سواء كانت المتمثلة في القدرات المهارية أو الفنية في مجالات مثل التعليم والتدريب والتقنيات الحديثة. وثمة فرصاً أخرى مثل التبادل العلمي وتبادل المعارف العلمية خاصة التكنولوجية وتبادل البعثات العلمية والعملية وتنمية رأس المال البشري. كما يمكن الإستفادة الاقتصادية في مجالات السياحة

والترويج السياحي بإعتبار أن مصر بلدأًسياحياً من الدرجة الأولى. والتعاون في مجال الملاحة الدولية، حيث تمتلك مصر أحد اهم الممرات الدولية في العالم وهو قناة السويس. وفي الإتجاه المقابل، توجد عدة تهديدات يمكن أن تقف حجر عثرة امام تنمية العلاقات الكورية المصرية اقتصادية كما ذكرا سلفاً عدم الإستقرار السياسي أو الاقتصادي وإنخفاض تنافسية الدول أو قيام الحروب بين الدول أو المرور بأزمات دولية إقليمية.**جدول رقم (1) تحليل SWOT للعلاقات الاقتصادية بين كوريا ومصر**

أوجه التحليل	كوريا الجنوبية	مصر
نقاط القوة	• ارتفاع مستوى التنافسية بين الدول. • الانفاق على البحث العلمي والتطوير. • ارتفاع معدل التكنولوجيا. • الابداع والابتكار. • توفر الايدي العاملة المدربة. • ارتفاع معدل الصادرات. • وجود سوق مفتوحة. • الشركات العملاقة.	• وجود موقع جغرافي متميز. • سوق مفتوح لجميع السلع والمنتجات. • توفر الايدي العاملة. • توفر العديد من المواد الخام.
نقاط الضعف	• عدم تنفيذ بنود الاتفاقات التجارية علي ارض الواقع. • عدم الاستقرار السياسي في بعض الفترات التاريخية.	• البيروقراطية والفساد في بيئة الاعمال المصرية . • محدودية مصادر الطاقة . • عدم استقرار مؤشرات الاداء الاقتصادي المصري احيانا. • ارتفاع معدل البطالة. • ارتفاع عجز الميزانية العامة للدولة. • انخفاض مستوى التعليم. • زيادة معدل التضخم. • ضعف مستوي الدخل الفردى. • ضعف القدرة التكنولوجية. • الايدي العاملة غير المدربه
الفرص	• تطور العلاقات الاقتصادية والاستثمارية . • ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الدولتين . • زيادة الفرص الاستثمارية علي المدي الطويل في كافة القطاعات . • تنوع السلع المصرية بالاسواق الكورية. • تطور العلاقات الثقافية والسياحية والسياسية بين الدولتين. • قناة السويس ممر رئيسي للتبادل التجاري .	• تبادل الخبرات التنموية . • الشراكة التكنولوجية . • بعثات تدريبية للأيدي العاملة المصرية بالمصنع والشركات الكورية . • المساعدات الكورية لمصر في مجال التصنيع . • تعدد الفرص الاستثمارية في مختلف المجالات . • الارتقاء بالعلاقات بين البلدين فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية.
التهديدات	• زيادة معدل الواردات عن معدل الصادرات. • تدهور حجم السياحة الكورية في مصر . • عدم استقرار العلاقات السياسية مع كوريا الشمالية • سباق التسليح . • التوتر بين الكوريتين ومخافة نشوب حروب بين الجارتين	• انخفاض معدل التنافسية على مستوى العالم. • عدم تنفيذ الاتفاقيات الثنائية بشكل مباشر . • عدم استقرار الوضع السياسي والعسكري عالميا . • ظهور ازمات إقليمية وغتساع حالة اللا أمن

المصدر: إعداد الباحثين

القسم الثالث : الآليات الممكنة والمحاور الفاعلة لتعزيز العلاقات بين جمهورية كوريا ومصر

بناءا علي ما سبق، يمكن القول أن كوريا التي جاءت من الصفوف الخلفية للاقتصاد العالمي، قد أصبحت واحدة من الدول المصنفة عالميا والمشار إليها بالتطور الهائل، ليس فقط من زاوية معدلات نموها وقدراتها الاقتصادية، ولكن أيضا من زاوية دورها المتنامي عالمياً في مجالات التجارة والإستثمار والسياحة. كما أن هذا الاقتصاد قد إتجه بالفعل لأن يصبح اقتصادا صناعيا وتكنوجيا من الدرجة الأولى. وفي الوقت ذاته فإن الاقتصاد المصري يمثل سوق خصبة وواعدة من حيث الموقع وكونه شريكا إستثنائيا لا يوجد له نظير من حيث المميزات التي يمكن سردها على سبيل الحصر كميزات تخفيض نفقة االنقل والتأمين، وقوة عمل ضخمة منخفضة الأجر وسريعة التعلم، ناهيك عن وفرة المواد الخام . وذلك برغم وجود إختلال قائم وهائل في العلاقات الاقتصادية بين مصر وكوريا في صالح الأخيرة، يبدوا أن الطريق الأول لهذا هو الوصول إلى مرحلة التكافؤ والتوازن من خلال الإستثمارات الكورية ومجالات السياحة وقطاعات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وإذا كان الاقتصاد المصري يحتاج لشركاء تجاريين فاعلين كي يضع أقدامه على الطريق الصحيح سواء في طريق النمو والتنمية أو في طريق إقامة علاقات متكافئة وعادلة ومتوازنة.

وعلى ضوء تلك الأمور فمن المنطقي تماما أن تعمل كلال الدوليتن على صياغة العلاقات الاقتصادية عبر إستراتيجية تنموية طويلة الأجل ومتعدد الجوانب، وثمة سبل عديدة لتعزيز التعاون في مجالات مثل التجارة والإستثمار والسياحة والجوانب العلمية والتكنولوجية، نعرضها في النقاط التالية :

أولاً : سبل الإرتقاء في مجال الإستثمار، وهي :

- تهيئة بية الأعمال وتطوير البنية الإستثمارية أمام الشركات لضخ المزيد من الأموال في الاقتصاد المصري والمساعدة في تنميته.
- إقتراح الشركاء المحليين الفعليين والممكنيين لكلا الدولتين .
- تبادل المعلومات بشأن الأسواق الداخلية والفرص الإستثمارية ، وذلك من خلال إستحداث خريطة إستمثارية كلية لجذب الإستثمار ككل، تراعي خصوصية العلاقة بين مصر وكوريا التي لم تخرج إستثماراتها من مصر في سنوات ما بعد ثورة يناير 2011، كجانب مضيء يجب مراعاته.
- زيادة اللقاءات والندوات ومنتديات الأعمال بين رجال الأعمال المصريين والكوريين، وتعزيز فرص التعاون المشترك فيما بينهم.
- التركيز على قطاع الصناعة التحويلية ومحاولة الإستفادة من التجربة الكورية في هذا المجال خاصة في الجوانب الإلكترونية والتكنولوجية منه.
- تعزيز الشركاة في مجالات الصناعات الإستخراجية والمعدنية
- محاكاة النموج الكوري القائم على الإدخار والاستثمار كمحرك للنمو والتقدم، وذلك بهدف تعظيم قدرة الجهاز الإنتاجي للبلد وإحداث زيادة في الناتج في المستقبل.
- السعي نحو محاولة تعظيم قدرة الاقتصاد المصري على الإستفادة مما يمتلكه من ثروة معدنية ومحجرية، عبر تعزيز التواجد الكوري في مثل هذه المجالات.

- الإستفادة من قدرات الاقتصاد المصري كبوابة تجارية وإستثمارية رائدة في المحيطين العربي والأفريقي، ومحاولة الإستفادة من السوق المصرية وعلاقتها بالأسواق الأخرى، والإستفادة من مزايا النقل والتأمين وحرية التجارة التي تكونت عبر شركاتها المختلفة.
- التعاون في مجال إنهاء التراخيص وإجراءات الإستثمار وغنهاء البيروقراطية إلكترونيا، ومحاولة الإستفادة من التكنولجيات الكورية المتقدمة في هذا الشأن.
- التعاون وتبادل الخبرات في مجالات ربط التعليم بالتدريب، لرفع مهارات العمالة عبر صياغة برامج تدريبية مشتركة تتميز بالعمق والتنوع والحداثة.

ثانيا : سبل الإرتفاء في مجال الخدمات، وهي :

- التعاون في مجال الخدمات، حيث تتسم نسب التجارة في الخدمات إلى الناتج لكلا الدولتين بالمحدودية (كوريا 13.68% ومصر 16.07%، وهو مجال خصب للغاية لتعزيز التعاون، لتلبية إحتياجات المجتمعان الذان يتسمان بوجود كم هائل من الخدمات المالية والتأمينية والتجارية والصحية والتلعيمية وخدمات النقل والمطاعم.... وغيرها.
- الإستفادة من وضع الاقتصاد المصري كونه يمكن أن يكون مركز إقليمي عالمي يربط بين قارات العالم الثلاث ، للتسويق للمنتجات الكورية.
- تكثيف إقامة المعارض المصرية في كوريا في مجال السياحة والترويج السياحي، وإقامة معارض السلع والعقارات في المدن الكورية المختلفة.
- تكثيف نقل البضائع الكورية عبر قناة السويس بعد زيادة قدرتها الإستيعابية، وتقليل زمن عبورها وفترات الإنتظار، بما يمكن أن يساهم في تحسين ميزان المعاملات الجارية بين البلدين.
- تقديم الدعم الفني والخبرة الدولية في تنفيذ وتقييم الإصلاح الاقتصادي والتعامل مع الأزمات الدولية.

ثالثاُ : المؤسسات المعنية بتنمية وتعزيز العلاقات، وتضم :

تقع مسؤولية تنمية العلاقات الاقتصادية وتعزيزها ودفع مساراتها إلى الأمام على العديد من المؤسسات والهيئات داخل كلا الدولتين، بدءاُ بدور الوزارات والهيئات والمؤسسات المختلفة في كلا الدولتين.

النتائج

هدفت الدراسة الحالية إلى محاولة الوقوف على واقع التعاون الاقتصادي بين كوريا ومصر وتوراته، مع تبيان أهم نقاط الفرص والتهديدات التي تواجه تنمية هذه العلاقات. وبدءاً بالتعرف على الحالة الاقتصادية لكلا الدولتين خلال الفترة (1990-2017)، وعبر رصد وتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة على الوضع الاقتاصدي لكليهما، تبين وصول االاقتصاد الكوري إلى مرحلة التوظف الكامل، الذي تمثل في وجود معدل نمو متوسطه 5.2% ومعدل منخفض نسبيا للبطالة 3.5% - أي توظف كامل نسبياً – ومعدل مستقر للتضخم لم يتجاوز 3.7%، برخم عدم وجود موارد طبيعية لها. وعلى النقيض من ذلك، فقد أظهرت الدراسة إن الاقتصادي المصري لم يصل مرحلة الإستقرار الاقتصادي، إذ لم يحقق الأداء الذي كان عليه أن يحققه في طريق التنمية مسجلا معدل نمو قدره 4.26% و 10.32% معدل بطالة و 10.12% معدل تضخم، بما يعني أنه بعيد إلى حد كبير عن حالة الإستقرار الاقتصادي.

كما أظهرت الدراسة أن العلاقات الاقتصادية بين كوريا ومصر بالرغم انها تمتد إلى ما يزيد عن نصف قرن، إلا أن حجم التعاون فيما بينعم لم يصل للوضع المامول وبقي دون حاجز 4 مليارات دولار بين الطرفين. وذلك بالرغم من جود عديد من الإتفاقيات التجارية والإستثمارية وغيرها من الشراكات. وبالنظر إلى حاة المزيان التجاري يتضح وجود عجز كبير في هذا الميزان لصالح دولة كوريا قرابة 2.4 مليار دولار. وبإستخدام تحليل سوات SWOT بينت الدراسة أن

هناك فرص ونقاط قوة يمكن أن تساعد في تعزيز العلاقات، بينما تقابل هذه، نقاط ضعف وعدد من التهديدات أيضا التي يمكن أن تقف حجر عثرة أمام هذا التعزيز. وإختتمت الدراسة بوجوب العمل على تعزيز هذه العلاقات إنطلاقاً من أهمية كلا الدولتين لبعضها حيث كوريا صاحبة المعجزة الاقتصادية وحالة الإستقرار الاقتصادي، ومصر صاحبة الأسواق الواعدة والصاعدة إذا ما أُحسن إستغلال ما لديها من موارد وطاقات. كما قدمت الدراسة عدد من السبل والمقترحات التي من شأنها المساعدة في تقوية هذه العلاقات وتعزيزها.

المراجع

- الأمم المتحدة، (2016)، تقرير التنمية البشرية 2016 تنمية للجميع، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، ، ص22.
- أميرة الحداد، أميرة، (2012) " مصر مقابل كوريا الجنوبية : دربان متباينان للتصنيع " كلية الاقتصاد والعلوم السياسية " قسم الاقتصاد ، جامعة القاهرة .
- الدهشان، سعيد كامل فخري،(2017)، التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية دروس مستفادة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين،ص22.
- هدير شحاته، هدير وسرور،أحمد، (2017)، تجارب التنمية .. كوريا الجنوبية نموذجا، أوراق بحثية، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، يناير.
- وزارة التجارة والصناعة المصرية ، (2008)، (العلاقات الاقتصادية التجارية بين جمهورية مصر العربية و جمهورية كوريا الجنوبية خلال الفترة من عام 2003 حتي عام 2008) ، قطاع الاتفاقات التجارية - الإدارة المركزية للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الاطراف، القاهرة .

ملحق الدراسة

جدول رقم (2) تطور عدد من مؤشرات الاقتصاد الكوري خلال الفترة (1990-2017)

القيمة المضافة للتصنيع إلى الناتج	القيمة المضافة للصناعة إلى الناتج	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي)	صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمليار	صادرات التكنولوجيا المتقدمة	الصادرات إلى الناتج	معدل البطالة	معدل النمو	الناتج PPP	السنوات
24.6	35.77	8260	2.62	18.04	25.34	-	9.81	498.68	1990
24.7	36.49	9330	2.78	19.34	24.15	2.41	10.35	550.31	1991
23.91	35.22	10020	3.1	19.77	24.63	2.51	6.81	584.3	1992
24.1	35.52	10850	3.71	20.25	24.13	2.88	6.85	624.3	1993
24.77	35.59	11970	5.05	22.65	24.25	2.48	9.21	681.78	1994
25.22	35.8	13240	7.11	26.03	25.93	2.06	9.57	747.03	1995
24.17	34.81	14370	8.35	24.07	25.28	2.05	7.59	803.76	1996
24.11	34.72	15300	9.03	26.64	28.98	2.61	5.92	851.36	1997
25.01	34.72	14410	7.02	27.08	40.39	6.96	-5.47	804.78	1998
25.21	34.06	16200	6.26	32.15	33.56	6.34	11.31	895.79	1999
26.01	34.2	17950	7.51	35.07	35.01	4.42	8.92	975.74	2000
24.67	32.94	19050	6.66	29.78	32.73	4	4.53	1.02	2001
24.22	32.43	20690	6.2	31.53	30.83	3.38	7.43	1.1	2002

2003	1.13	2.93	3.56	32.7	32.32	6.36	21290	32.74	23.87
2004	1.18	4.9	3.67	38.3	23.92	8.31	22900	34.25	25.72
2005	1.23	3.92	3.73	36.81	32.48	9.69	24010	33.84	25.52
2006	1.29	5.18	3.45	37.17	32.15	10.78	25730	33.24	25.08
2007	1.63	5.46	3.23	39.18	30.54	13.73	27740	33.41	25.46
2008	1.4	2.83	3.16	49.96	27.6	14.04	27650	32.72	25.8
2009	1.41	0.71	3.64	47.55	28.73	11.2	28250	33.27	26.05
2010	1.5	6.5	3.72	49.42	29.47	12.69	30410	34.63	27.8
2011	1.56	3.68	3.41	55.75	25.72	14.92	31410	34.85	28.48
2012	1.59	2.29	3.22	56.34	26.17	17.81	32430	34.59	28.17
2013	1.64	2.9	3.12	53.88	27.1	19.82	32850	35.02	28.24
2014	1.7	3.34	3.53	50.28	26.88	23.96	33690	34.7	27.49
2015	1.74	2.79	3.63	45.34	26.84	22.56	35300	34.89	27.09
2016	1.79	2.93	3.71	42.28	26.58	24.53	36730	35.13	26.78
2017	1.85	3.06	3.73	43.09		25.25	38340	35.89	27.75
المتوسط				37.62				34.48	25.71

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

جدول رقم (3) تطور عدد من مؤشرات الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2017)

السنوات	معدل النمو	معدل البطالة	معدل التضخم	نسبة الصادرات إلى الناتج	متوسط دخل الفرد بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي	القيمة المضافة من الصناعة إلى الناتج المحلي	القيمة المضافة من التصنيع إلى الناتج المحلي
1990	5.7	9.2	16.76	20.5	3720	27.31	16.92
1991	1.08	9.6	19.75	27.82	3860	32.5	16.2
1992	4.43	9	13.64	28.4	4040	31.41	15.62
1993	2.9	10.9	12.09	25.84	4150	31.15	15.73
1994	3.97	11	8.15	22.57	4370	30.5	16.02
1995	4.64	11.3	15.74	22.55	4600	30.25	16.34
1996	4.99	9	7.19	20.75	4850	29.52	16.54
1997	5.49	8.4	4.63	18.84	5130	29	16.32
1998	4.04	8.03	3.87	16.21	5310	28.65	16.98
1999	6.11	7.95	3.08	15.05	5600	28.4	17.95
2000	5.37	9	2.68	16.2	5910	30.75	18
2001	3.54	9.26	2.27	17.48	6150	30.9	17.7
2002	2.37	10.1	2.74	18.32	6210	32.58	18.5
2003	3.19	11	4.51	21.8	6400	33.37	17.3
2004	4.09	10.3	11.27	28.23	6710	34.67	17.24
2005	4.48	11.2	4.87	30.34	7100	34.15	16.71
2006	6.85	10.49	7.64	29.95	7750	36.15	15.98
2007	7.09	8.8	9.32	30.25	8400	35.07	15.37
2008	7.16	8.7	18.32	33.04	9010	36.21	15.52
2009	4.67	9.38	11.76	24.96	9260	35.82	15.79
2010	5.15	8.98	11.27	21.35	9470	35.78	16.1
2011	1.78	12	10.05	20.57	9570	35.95	15.77
2012	2.22	12.67	7.12	16.4	9770	39.25	16.17
2013	2.19	13.21	9.42	17.02	9900	39.89	16.61

2014	2.92	13.17	10.15	14.24	10160	39.89	16.77
2015	4.37	12.84	10.36	13.18	10570	36.63	16.7
2016	4.35	12.01	13.81	10.35	10980	23.64	16.84
2017	4.18	11.6	30.8	16.3	11360	33.75	16.44
المتوسط	4.26	10.32	10.12	21.38		32.97	16.58

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

جدول رقم (4) بيانات التبادل التجاري بين مصر وكوريا الجنوبية خلال الفترة (2011-2016)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	432.6	277.6	706.8	275.0	36.7	23.9
معدل التغير	-	(35.8)	154.6	(61.1)	(86.7)	(35)
الواردات	1733.5	1729.3	1556.0	2227.2	2444.84	2344.0
معدل التغير	-	(0.2)	(10.0)	43.1	9.8	(4.1)
الميزان التجاري	(1300.9)	(1451.8)	(849.2)	(1952.2)	(2408.2)	(2320.1)
حجم التبادل التجاري	2166.0	2006.9	2262.8	2502.2	2481.5	2368.0

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

جدول رقم (5) أهم الصادرات المصرية الى كوريا الجنوبية فى الفترة (2011 – 2016)

البند	الصنف	2011	2012	2013	2014	2015	2016
2710	زيوت نفط	145.4	26.4	424.1	233.7	0.0	0.00
2711	غازات نفط	231.5	194.0	254.6	0.0	0.0	0.00
2303	تفل قصب السكر	3.3	4.4	14.3	29.4	17.6	15.09
2905	كحولات لا دورية	25.2	35.5	0.0	0.0	0.0	0.00
2814	نشادر لا مائي	3.7	0.0	0.0	0.0	8.2	0.00
5201	قطن غير مندوف	4.3	1.7	1.3	0.7	0.9	0.05
6802	أحجار نصب وبناء	1.2	1.5	1.0	1.0	2.6	1.48
2523	أسمنت مائي	1.5	2.0	1.3	1.1	0.1	0.06
2101	خلاصات ومركزات بن	2.4	3.2	0.0	0.0	0.0	0.00
5207	خيوط قطن	1.5	0.6	0.1	0.8	0.9	0.42
7806	مصنوعات من رصاص	0.2	1.0	-	0.8	1.4	0.75
4113	جلود مرققة	0.0	0.1	1.6	1.4	0.2	0.02
2515	رخام واحجار كلسية	1.0	0.8	0.4	0.4	0.1	0.13
2308	مواد نباتيه وفضلات	0.0	0.0	0.0	1.0	0.0	1.59
4104	صلال وجلود مدبوغه	0.5	0.1	0.2	1.2	0.4	0.00
6210	ألبسه	0.1	0.3	0.8	0.4	0.3	0.22
7404	خردة نحاس	2.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.11
7408	أسلاك من نحاس	1.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.00
اجمالي اهم الصادرات		424.7	271.8	699.9	272.0	32.7	19.9
سلع اخرى		7.9	5.8	6.9	3.0	4.0	4.0
اجمالي الصادرات المصرية		432.6	277.6	706.8	275.0	36.7	23.9

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

جدول رقم (6) بيان بأهم الواردات المصرية من كوريا فى الفترة (2011 – 2016)

البند	الصنف	2011	2012	2013	2014	2015	2016
87	سيارات وقطع غيار	836.42	823.23	557.45	819.81	84304	666.31

39	مصنوعات من لدائن وبوليمرات	165.54	162.07	204.04	23.08	224.00	173.89
8529	اجزاء آلات الارسال والكاميرات	23.21	51.54	90.51	196.17	259.99	121.41
8904	سفن قاطرة وسفن دافعة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	595.62
29	كحولات وأحماض كاربوكسيليه	34.54	45.29	99.42	181.78	70.55	62.71
54.55	خيوط واقمشة من الياف تركيبيه	40.48	42.52	55.70	57.52	55.53	36.96
72	منتجات حديد مسطحه ومرققه	53.36	50.14	32.80	55.35	74.97	56.55
73	مواسير وصواميل من حديد	54.67	58.67	30.97	45.92	144.73	32.48
8503	عربات للسكك الحديدية	0.0	0.0	0.0	9.54	148.83	53.29
2710	زيوت نفط	0.0	0.0	0.0	69.4	15.32	83.35
4011	اطارات خارجية هوائية	24.63	23.99	20.51	30.57	25.26	22.25
8418	ثلاجات وفريزرات	24.96	25.28	28.8	24.45	19.93	16.97
8504	محولات كهربائية	21.52	16.48	18.29	28.33	17.15	20.24
8450	غسالات	13.17	20.35	20.34	20.1	25.76	13.29
8421	اجهزة طرد مركزى	3.91	17.32	32.85	24.65	21.07	4.33
8544	اسلاك وكابلات معزولة	5.26	3.58	7.97	6.29	65.17	8.41
8479	آلات واجهزة آلية	2.75	3.4	22.5	39.59	9.71	9.10
3204	مواد تلوين عضوية تركيبيه	6.08	8.16	11.58	15.22	15.49	13.40
8430	الات لتسوية الطرق	5.66	9.78	7.32	10.14	14.51	18.84
8415	آلات واجهزة تكييف الهواء	9.94	9.53	11.49	10.3	10.86	11.54
8907	مدخرات كهربائية	7.21	9.77	11.23	11.44	10.71	9.23
7901	زنك باشكال خام	19.99	9.99	11.95	7.76	5.37	2.27
8529	شاشات مونيتور	13.58	10.72	9.06	13.5	5.5	5.08
8536	اجهزة كهربائية	7.41	8.31	7.83	12.08	10.05	7.22
8414	مضخات هواء	10.62	8.4	7.13	7.75	11.79	3.10
8477	اجهزة لشغل المطاط او اللدائن	4.61	1.89	10.52	13.08	8.38	9.03
8541	مسامات ثنائيه وترانزستورات	0.03	0.15	0.44	9.25	20.25	10.43
9018	اجهزة للطب او الجراحة	3.03	6.48	5.77	6.49	8.97	10.18
8480	صناديل فولية	2.93	1.9	6.11	11.38	8.84	6.15
8481	اصناف صناعة الحنفيات	8.08	1.94	4.43	7.48	12.45	2.95
4521	ورق او ورق مقوي	3.32	1.69	22.67	8.17	0.09	0.01
3002	دم بشري، دم حيواني محضر	6.5	5.3	5.51	7.72	6.32	3.36
9032	اجهزة وادوات للتنظيم الذاتي	3.24	3.31	3.45	5.76	4.53	6.45
8429	جرافات تسوية	2	1.67	3.68	5.58	5.75	7.74
8419	اجهزة ودفيات للمختبرات	1.32	0.93	4.01	6.55	3.6	1.30
اجمالي اهم الواردات		1459.44	1443.8	1324.35	2001.6	2184.2	2105.54
سلع اخرى		274.04	285.53	231.63	225.56	260.64	238.49
اجمالي الواردات المصرية		1733.48	1729.33	1555.58	2227.16	2444.34	2344.83

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.